

الحرف 29



Waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشدي

لا حل للخروج من الأزمة السياسية الحالية وفق المعطيات القانونية والدستورية الآن سوى بأربعة اجراءات لا بد وان تتم في أسرع وقت، وهذا الحل ليس بمزاج أحد أن يقبله أو يرفضه، وهو ما اتفق عليه دستوريا واعتقد انه ما سيحدث.

اولا: استقالة الحكومة باعتبارها حكومة غير دستورية، وتشكيل حكومة لتصريف العاجل من الأمور «حتى لا يصبح لدينا فراغ في السلطة» وبعدها تسمية رئيس مجلس وزراء وتشكيل حكومة جديدة.

ثانيا: تنفيذ حكم المحكمة الدستورية فورا بإعادة مجلس 2009، والاشكالية الوحيدة هي أن من سينفذ الحكم هو وزير العدل الحالي من الحكومة التي اعتبرتها المحكمة غير دستورية، وان كنت اعتقد ان تنفيذ قرار عودة مجلس 2009 يجب ان يكون بعد تشكيل حكومة حتى تكون دستورية لتنفيذ القرار بالعودة، ومن ثم ينعقد المجلس ولو لجلسة واحدة وتقسم الحكومة أمامه لتكتمل شرعيتها، وهنا يظهر السؤال الخدعة: «من يأتي اولا الوزير الشرعي ام انعقاد مجلس 2009؟»

ثالثا: تنعقد الحكومة بعد ان تكون قد استكملت الشكل

الدستوري وترفع كتاب حل الى صاحب السمو الأمير «كتاب عدم تعاون».

رابعا: الدعوة لانتخابات جديدة. ما نكرته هو ملخص للمخرج القانوني المقترح ليعود البلد الى سكة الدستورية التي فقدها.

طبعاً من المهم ان نشير الى نقطة البسيط للأشياء، عندما تلجأ قوة سياسية كالأغلبية الى عقد اجتماع وتصدر بيانا رافضا لما حدث فهو حق اصيل من حقوقها ولا احد ينازعها ولا ينازع اعضاءها عليه.

باختصار وكما افهم وفق المنطق البسيط للأشياء، هذه الحكومة غير شرعية ويجب عليها الاستقالة فورا لان استمرارها كل يوم يدخلنا ويزيد من طين الفخ الدستوري الذي وقع فيه البلد واي مكابرة من قبل الحكومة ليست من صالحنا.

اعتقد ان ما سيحدث خلال الايام اللاحقة رغم وضوح الحلول للخروج من الأزمة ان الحكومة الحالية «غير الشرعية» ستستمر اي بالعربي «ستمط» بقاءها حتى رمضان وهو ما اتضح من خلال تشكيل اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة اجراءات تنفيذ المحكمة الدستورية وفي

هذا اشارة واضحة الى ان الحكومة تريد مد أجل بقائها والذي اعتقد انه ليس باكثر من مناورة سياسية هدفها مد أجل بقائها قبل ان تعلن استقلالها والمتوقعة بعد شهر من الآن وهو وان كان لا يتوافق مع المنطق الا انه يتوافق مع السياسة وبعدها تعلن حكومة تصريف العاجل من الأمور، ثم يعقبها تسمية رئيس مجلس الوزراء وسعود سمو الشيخ جابر المبارك ولن يكون هناك احد آخر ثم يشكل حكومته وبعدها تتم الدعوة لانعقاد مجلس أمة 2009 تقسم الحكومة أمامه، ثم بعدها الحل يعقبه الدعوة لانتخابات جديدة وابدول زمني متوقع تستغرق هذه العملية زمنيا نحو 60 يوما، اي لا انتخابات قبل شهر سبتمبر المقبل او اكتوبر على أقصى تقدير.

توضيح الواضح: ما حصل هو زلزال دستوري عنيف، ويجب على الجميع - الحكومة والقوى السياسية - تحمل مسؤولياتهم للخروج من أضراره التي كلفت البلد الكثير، ولن نقبل سوى بالعودة الى الدستور.

توضيح الأوضح: نحن ووفق ما حصل لم نعد الى المربع الأول، بل فقدنا المربع الأول بأكمله.



في الصميم

http://ilovekuwaitnow.blogspot.com/

م.غنيمة الزعيبي

كيف تصبح وزيراً في الكويت؟

اللحظات الأخيرة لمشاورات تشكيل الحكومة فيها إلى حد كبير بعض اللحظات الكوميديّة والطريفة، فحين تمتنع أحد التيارات الرئيسيّة في البلد عن المشاركة في الحكومة بل وتحظر ذلك على كوادرها الفاعلة.. وفي الوقت نفسه الحكومة تريد شخصا مرضيا عنه من هذا التيار.. فتبدأ رحلة البحث عن هذا الشخص الذي سيكون «ولدا» هذا التيار في الحكومة.. وعند استبعاد الكوادر الرئيسيّة تقع عينهم على شخص تتكرر صورته في مناسبات هذا التيار.. بل انه موجود في كل مناسباتهم الاجتماعية من زواج ابن إلى عودة من العلاج.. فهذه صورته يتبادل حديثا

باسما مع «زعيم» التيار.. وتلك صورته جالسا في ديوانية «منظر» التيار.. فتبدأ الاتصالات الليلية لزعيم التيار ومنظره.. لسؤالهم نفس السؤال.. شرايكم بفلان الفلاني..؟ هنا لا يستطيعون غير محبة فهو ولدهم وبيته وبينهم عيش وملح.. وهنا ضربت الحكومة عصافيرين بحجر، ضمنت وزيرا مرضيا عنه من أحد التيارات الرئيسيّة وسيكون حلقة الوصل بينها وبين ذلك التيار وفي الوقت نفسه أرضت غرور ذلك التيار بأنّها في سبيل إرضائه واتقاء شره وزرت شخصا فقط لأنه قريب منهم اجتماعيا وهم راضون عنه.

ما سبق ليس محصورا بالكويت بل هو جزء من الحياة السياسية للكثير من الدول الديموقراطية وأحد الأساليب المشروعة للحكومة لتضمن تواجدا برلمانيا مريحا لها.. فلا عيب في ذلك ولا ضرر باستثناء الحالات التي يتم فيها توزيع بعض الشخصيات التي على الرغم من تمتعها بالخلق الكريم والسمة الطيبة فإن منصب الوزير «وسيع» عليها فتتعثّر من أول تهويشة نيابية وتبدأ بالاهتزاز وتحترق سريعا إما عن طريق استجواب قاصف أو كارتة يتم تدبيرها له من أركان وزارته والديناصورات المعشعشين فيها. لذلك عزيزي الشباب الكويتي الطموح إذا كان لديك حلم بأن تكون وزيرا يوما ما فاختر أحد التيارات المنظمة تنظيما حزبيا في البلد وجهز وسادتك ويطانيتك «وتكي» في ديوانياتهم وتواجد في كل أعراسهم ومناسباتهم. وتأكد من ظهور صورتك معهم.

ما سبق ليس محصورا بالكويت بل هو جزء من الحياة السياسية للكثير من الدول الديموقراطية وأحد الأساليب المشروعة للحكومة لتضمن تواجدا برلمانيا مريحا لها.. فلا عيب في ذلك ولا ضرر باستثناء الحالات التي يتم فيها توزيع بعض الشخصيات التي على الرغم من تمتعها بالخلق الكريم والسمة الطيبة فإن منصب الوزير «وسيع» عليها فتتعثّر من أول تهويشة نيابية وتبدأ بالاهتزاز وتحترق سريعا إما عن طريق استجواب قاصف أو كارتة يتم تدبيرها له من أركان وزارته والديناصورات المعشعشين فيها. لذلك عزيزي الشباب الكويتي الطموح إذا كان لديك حلم بأن تكون وزيرا يوما ما فاختر أحد التيارات المنظمة تنظيما حزبيا في البلد وجهز وسادتك ويطانيتك «وتكي» في ديوانياتهم وتواجد في كل أعراسهم ومناسباتهم. وتأكد من ظهور صورتك معهم.



نظرات

bodalal@hotmail.com @bodala12

محمد هلال الخالدي

النداء الأخير.. للمرة العاشرة!

تهديدات كثير من الناس تشبه الى حد كبير «النداء الأخير» الذي نسمعه في المطارات، فهو دائما يتكرر أكثر من عشر مرات يخاف انه النداء الأخير، ولذلك لا أحد من المسافرين يخاف من هذا النداء، لأنني اعرف انه ليس الأخير. وفي الخطاب السياسي المحلي المليء بالتهديدات شيء من هذا، فكل شيء يقال عنه «إلا كذا»، وكل شيء أصبح «خط أحمر» وفي كل قضية يقال «آن الأوان»، وفي كل مرة يصرخون بس كافي وطبخ الكليل ولن نصمت بعد اليوم...والخ، وفي كل مرة ينسى الناس الموضوع القديم ويستخدمون نفس التهديدات على الموضوع الجديد، دون حلول لأي قضية ودون محاسبة لأي مجرم ودون الاستفادة من أي خطأ، إنما فقط «نتمسلي» بالمشكلات ونضال بها فراغا الكبير، مشكلاتنا الكبيرة بالنسبة للكثيرين ليست أكثر من أحاديث في الدواوين وعبارات حماسية في تويتر.. نداء أخير لا ينتهي!

نلوم الحكومات على تقصيرها في القيام بدورها كلما رأينا خلاها هنا أو تجاوزا هناك، وهذا جيد، لكن ماذا عن التجاوزات الأخرى التي نصنعها نحن؟ هل نحن ملتزمون بالقانون ام نحن الذين نفعّل كل شيء لكسر القانون دون محاسبة؟ بالتأكيد هذا لا يعفي الحكومة فعلى عاتقها يقع العبء الأكبر، لكن الحكومات في اي زمان ومكان تسعى بقدر ما تستطيع الى التهرب من مسؤولياتها واستغلال السلطة لأغراض ومصالح خاصة ما لم تحدها وتجبرها الشعوب الواعية والحية على الالتزام بالقانون والمصلحة العامة. الحكومات الديكتاتورية هي الحكومات التي خنق لها الشعب وتركها تفعل ما تشاء.

تأمل حال كثير من أعضاء مجلس الأمة يثير الغرابة، فكثير منهم بلا مؤهلات حقيقية يمكن ان تكون سببا مقنعا في وصوله للبرلمان لتمثيل الناس والدفاع عن مصالح الدولة. فمنهم من لا يملك سوى انه «ابن فلان»، لا شيء آخر سوى واقعة الولادة، ومنهم من لا يملك سوى خطاب عنصري او طائفي يستثمره بادعاء انه المدافع عن قفته، لا شيء آخر أكثر من تخويف اتباعه بمقولة... «كلونا». تأمل في أسماء النواب، وإذا استطعت ان تحصي عشرة منهم يمتلكون مؤهلات فعلية تجعل منهم قادة سياسيين وأصحاب فكر وقضايا فاعلم انك ستكون في زمن غير هذا الزمن.

النداء الأخير للحكومة، أقولها لكم للمرة العاشرة، انتبهوا جيدا، هذا النداء الأخير لكم، أكرر. هذا هو النداء الأخير، سكتنا عن السرقات والتجاوزات والمظالم وآلاف البلاوي، لكن لن نسكت بعد اليوم، او ربما بعد غد، او بعد بعد غد... لا يهم، وأبشر بطول سلامة يا مبرع!

samy_ekoraly@hotmail.com

سامي الخرافي

جرس



الطلاق بعد شهر العسل!

تذكرت مشهدا من مسلسل محكمة الفريخ عندما أراد الممثل علي البريكي أن يطلق زوجته لأمر تافه لأنها أعطته ماء حارا بدلا من البارد، وقال حرق برانمي فقال لها: ثلاثة طلاق، ومن هذا المنطلق ما كنت أخيل يوما أن تصل نسبة الطلاق في مجتمعنا الكويتي إلى هذه الأرقام المخيفة، فهناك إحصائيات نكرت أن نسبة الطلاق تصل من 40 إلى 60% وهي نسبة مخيفة تدل على أننا مجتمع متفكك أسريا، وأن لدينا مشكلة اجتماعية أسرية ينبغي أن نلتفت إليها ونضعها في دائرة الاهتمام.

ومما ألتني حقا أن نسبة كبيرة من حالات الطلاق هي حالات طلاق مبكر وتنتشر بين جيل الشباب الذين تتراوح اعمارهم من 20 إلى 30، أي إنها حدثت بعد شهر العسل، أو بعد عام أو عامين من الزواج، ومعظم هذه الحالات يكون لديها أطفال، واعتقد أن هؤلاء الأطفال سيكونون ضحايا هذا الطلاق المبكر، وهو ما سينتج عنه جيل كويتي متفكك أسريا، ويعاني من الضياع والتشرد والإهمال، ويشكل عبئا ثقيلا على المجتمع وعلى الدولة، ونسي هؤلاء أن الطلاق هو أبغض الحلال عند الله تعالى، وأصبح في مفهوم البعض للأسف هو «اول العلاج» رغم أنه يهدم كيان الأسرة ويفرق بين أفرادها.

وأسباب الطلاق كثيرة، لكن الغالب في حالاته بالكويت حسب ما نكرت بعض الدراسات سوء الاختيار مثل ما يحدث عند زواج الفتيات بأزواج أكبر منهن سنا طمعا في الثراء، والفرق الاجتماعي والمستوى التعليمي بين

الطرفين ما يصعب معه التفاهم حول المشكلات التي تواجه الأسرة، وكذلك من ضمن أسبابه عدم قدرة الرجل على الإنفاق ورغبة الزوجة وتطلعها إلى مستوى معيشي أعلى، وأيضا الزواج من الأجنيبات وما يسببه من اختلاف في الطباع، والمستوى الفكري واختلاف العادات بما يفسد الحياة بين الطرفين، أو ان يقوم الزوج بالطلب من زوجته ان تأخذ قرضا ليجعلها تتحملة ومن بعد ذلك يقوم بتطلقها والعكس صحيح أيضا، أو عدم أداء الزوج لواجباته الأسرية تجاه زوجته وتحملها لجميع الامور وتكون مسؤولة عن كل شيء مما يؤدي الى تحملها للكثير من الضغوط النفسية ويؤدي بالتالي الى انفجارها بأي لحظة من اللحظات وتطلب الطلاق، أو الزواج باكتر من زوجة، عندها تفصل الطلاق بدلا من أن تكون الزوجة الاولى وأيضا بسبب اهمالها من قبل الزوج واهتمامه بالزوجة الجديدة على حسابها، وبالتالي احساسها بالظلم وهي إنسانة وحساسة بطبيعتها، ناهيك عن غياب الزوج والهجر وعدم الإنفاق، ومن أسباب الطلاق أيضا اعتماد الزوجين بشكل كبير على الأهل في حياتهم مما يجعلهم اتكاليين، وكذلك هناك امر مهم جدا هو عدم تنازل أي من الطرفين في عدة أمور والكل يصبر على رأيه فيحدث الطلاق، ومن الأسباب أيضا التي لا تنتهي تواجد الزوجة بشكل مستمر خارج المنزل وشعور الزوج بالإهمال سواء من ناحيته أو من ناحية أولاده، وهناك الكثير والكثير من الحالات التي تؤدي بالتالي إلى استحالة

الحياة الزوجية، زد على ذلك أن هناك للأسف من يشجع الزوجة أو الزوج على الطلاق ويقول لهما «طلقها، وراح تلقى أحسن منها»، أو «تطلقني منه وراح تلقني أحسن منه».

في إحدى حلقات برنامج «تو الليل»، الذي يعرض على قناة الوطن، تناول مشكلة ارتفاع حالات الطلاق في الكويت، وذكر أن لدينا في الكويت 15 ألف مطلقة كويتية لا تتجاوز أعمارهن الـ 24 سنة، وتطرق إلى عدد من الحالات، التي تقشعر لها الأبدان، فكيف يمكن لأم مثلا أن تتفق مع ولدها «المعرس» على أن يتزوج ويطلب من زوجته أن تأخذ قرضا ثم يطلقها؟ هل وصل بنا الحال إلى هذه الدرجة؟ وهل حالة الترف والرفاهية، التي يعيشها المواطن الكويتي، وحب الناس الشديد للمال والمانيات قد ساهم إلى انتشار هذه الظاهرة المرعبة؟

يقول الله تعالى في كتابه العزيز (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك آيات لقوم يفتكرون)، فالمرأة سكن للرجل، والرجل سكن للمرأة، ويجب على من ينوي الزواج من الشباب أن يسعى إلى تثقيف نفسه، ويبادر إلى معرفة شخصية الفتاة التي ستشاركه الحياة، وأن تبادر جميع الجهات الرسمية والمجتمعية إلى تثقيف الشباب وتوعيتهم حول الزواج الناجح ومخاطر الطلاق، لنندش أسرة كويتية متماسكة ونخفف من حالات الطلاق الذي يمتد خطره إلى المجتمع كاملا، وإلى جميع أبنائه الذين هم أمانة في أعناقنا.

عبد الله عباس بوهر

ديرة



مهما تحدثنا عن هذه الوزارة فهذا قليل في حقها، ولذلك جعلت موضوع الصحة محط اهتمامي لأنه يخص حياة الكثيرين.

تخيل عزيزي القارئ موظف أمن يعمل كاتبيا في أحد المستوصفات، حيث تحول موظف الأمان والسلامة إلى كاتب في المستوصف وعن سبب قيامه بعمل غيره، قال «الموظف ببسولف وأنا أخذت مكانه».

وطبيب كلي في أحد المستشفيات يعالج ويصرف الدواء عشوائيا، والمغفورة لها والدتي كانت إحدى الضحايا، دواء لركس (مدر البول) يخصرف للمريض الذي يعاني من زيادة السوائل في جسمه ولكن بمقدار، لأن الإفراط في تناول هذه الحبوب يؤدي الى هبوط حاد في القلب، وهذا ما أشارت اليه رئيسة قسم القلب في أحد المستشفيات من أن تناول أكثر من حبة «لركس» مدر البول يؤدي الى الهبوط في القلب وتوقفه. عزيزي لك هذا الخبر، مسؤولة التمريض في الشؤون مصابة بالكبد البوابي منذ 2004 ان كنت لا تدري فكل مصيبة، وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم، لقد وجدت مصادر مخبرية في وزارة الصحة أن صممت مسؤولي الوزارة وقياديتها عن مسؤولة التمريض

في وزارة الشؤون المصابة بالوباء الكيدي «سي» يمثل خرقا لكل اللوائح والنظم المعمول بها وتسترا متعمدا، لاسيما ان المرضة الوافدة مصابة منذ عام 2004.

ولقد تبين ان مجلس الوزراء اعتمد قرارا يشمل 14 مرضيا معديا من بينها الفيروس الكيدي (سي)، إلا ان المسؤولين لم يعيروا القرار أهمية وتستروا على مسؤولة التمريض، وإن استغفرت المصادر صمت الوزارة المطبق، ومغامرتها بصحة الموظفين والمراجعين بينت ان أحد أعضاء مجلس الأمة طالب غير مرة بتعيين موظفين كويتيين وخليجيين في مراكز فحص العمالة الوافدة ونقل جميع الوافدين الى أماكن أخرى وذلك لحيوية الإدارة الأمنية، ونهت المصادر الى انه أن الأوان لحسم الوزارة الموضوع، خصوصا انه لم يعد سرا، وعليه يجب على المسؤولين التحرك الفوري قبل تطور المشكلة الى درجة يصعب احتواؤها.

ومن الأخطاء تحكي لي طبيبة تعمل في احد المراكز الصحية التابعة لمنطقة حولي أنها حاصلة على تخصص سكر وغدد تعمل «ممارس عام»، وبينما لها ثلاث زميلات تخصصاتهن مختلفة يعالجون مرضى السكر. قبل أيام نشر خبر في إحدى الصحف بعنوان «الصحة»

عقوبات تطارد أطباء السكري، ان عقوبات قانونية تنتظر الأطباء والاستشاريين الذين أحالتهم وزارة الصحة للتحقيق، بحجة سفرهم لحضور مؤتمرات عالمية للسكري والمستجدات الحديثة في تشخيص وعلاج السكري، والبالغ عددهم نحو 11 طبيبا واستشاريا من العاملين والاختصاصيين رؤساء وحدات السكري في المستشفيات والمناطق الصحية، وهو ما يندز بأزمة قد تواجه مرضى السكري بشكل عام.

ولقد تبين ان التحقيق الذي تم بناء على أوامر عليا من الوزارة، والذي انتهت منه الشؤون القانونية، كان يهدف الى توضيح الخناق على الأطباء للاعتراف بأنهم يعملون لحساب إحدى الشركات، وتوقعت ان تحدث العقوبات المتوقعة على الأطباء الاستشاريين ردود فعل عنيفة في الوسط الطبي والشركات ووكالاتها المحليين، خصوصا ان الشركة التي قيل انها تحملت نفقات سفر الأطباء تعد من أكبر وأهم الشركات المشهود لها بالسمة الحسنة في الوسط الطبي.

نأمل من وزارة الصحة أن تعي أخطاءها وتبذل قصارى جهدها لحلها، وحفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.